



المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"

التقرير السنوي

2020

قائمة المحتويات

1. تحليل السياق: 3
2. مقدمة: 6
3. النتائج وفق الأهداف الاستراتيجية: 8
- الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين 8
- 1.1. تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار (القطاع العام، الحكم المحلي، ومنظمات المجتمع المدني) 8
- 1.1.1. ضمان تمثيل النساء والشباب في التشريعات والقوانين الانتخابية العامة والمحلية 8
- 1.1.2. توسيع دائرة الحوار لتشمل فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الخارج 9
- 1.1.3. تمكين النساء والشباب من مساءلة القيادات السياسية 9
- 1.1.4. إطلاق الجيل الثاني من الخطة الاستراتيجية للضغط والمناصرة 9
- 1.2. الضغط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة 10
- 1.2.1. مطالبات "مفتاح" لمناهضة العنف ضد المرأة وإقرار قانون حماية الأسرة من العنف 10
- 1.2.2. "مفتاح" تقدم مطالبات لوزارة المالية 11
- الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية وحشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية 12
- 2.1. تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية الرئيسية الحتمية للفلسطينيين ... 12
- 2.1.1. جلسة حول السياسة الإسرائيلية للحكومة الراهنة والقضية الفلسطينية 12
- 2.2. نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة 12
- 2.2.1. توثيق الشباب المدافعين عن حقوق الانسان تفتح الحوار مع منظمات المجتمع الدولي 12
- 2.2.2. متابعة انتهاكات الاحتلال داخل مدينة القدس المحتلة بالاستناد لاتفاقية سيداو 13
- 2.2.3. الخطاب العام حول فلسطين والفلسطينيين 13
- 2.2.4. في ضيافة "مفتاح": 14
4. إصدارات مفتاح خلال العام 2020 16
5. مشاركات "مفتاح" 19

1. تحليل السياق:

شهد العام 2020 تطورات سياسية واقتصادية واجتماعية على المستويين المحلي الفلسطيني والدولي، ولعلّ أبرزها كانت بداية العام 2020 بالإعلان عن مخطط الضم من قبل إسرائيل التي أعلنت عن نيتها لبدء تنفيذه في الأول من تموز من نفس العام، بحيث يتضمن هذا المخطط ضمّ أكثر من 35% من أراضي الضفة الغربية ومنها مناطق الأغوار والتي تعتبر سلة الغذاء للمواطن الفلسطيني، وأعقب هذا الإعلان قيام البحرين والامارات العربية بتوقيع اتفاقيات تطبيع مع إسرائيل للتبادل التجاري والاقتصادي وتكنولوجيا المعلومات، لحقها أيضاً توقيع كل من السودان والمغرب وعمان، ولم تستطع فلسطين أن تستصدر قراراً من جامعة الدول العربية رافضاً لهذه الاتفاقيات.

في ذلك الوقت، كانت إسرائيل مستمرة في ممارسة الانتهاكات بحق الفلسطينيين من هدم منازل، وتجريف أراضٍ وتوسع استيطاني وتهجير قسريّ بحق الفلسطينيين، حيث تم تهجير ما يزيد عن 900 فلسطيني عن مناطق سكناهم، ولعل أكثرها في القدس، حيث تمت المصادقة على بناء 12 ألف وحدة استيطانية جديدة وغيرها من الانتهاكات والممارسات التي تنتهك الحق الفلسطيني في الدولة المستقلة ذات السيادة والعيش بحرية وكرامة. وهذا ما أشار إليه المقرر الخاص بوضعية حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، من خلال تقريره لمجلس حقوق الإنسان في جلسته أُل44 المنعقدة في جنيف، والذي عكس الانتهاكات الإسرائيلية لحقوق الإنسان من عقوبات جماعية تعكس تنصلها من التزاماتها وفق القانون الدولي الانساني. ويشير التقرير إلى أن إسرائيل تمارس فرض عقوبات جماعية غير قانونية بحق الشعب الفلسطيني كأداة للهيمنة في ظل ضعف آليات المجتمع الدولي في مواجهتها. في حين يُمثّل العقاب الجماعي انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني، وعلى وجه الخصوص نقل وتهجير السكان - كإجراء عقابي جماعي - يعد بمثابة جريمة حرب وجريمة ضد الإنسانية بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.¹

في ظل تنامي الهجمات والانتهاكات الاسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني، جاء الانتشار لجائحة كورونا _ كوفيد19، والذي رافقه إعلان حالة الطوارئ من قبل الرئيس تجبناً للانتشار الواسع، ترافق مع هذا الإعلان

¹ https://www.ohchr.org/EN/HRBodies/HRC/RegularSessions/Session44/Documents/A_HRC_44_60.pdf

لحالة الطوارئ تداعيات اقتصادية واجتماعية بالنسبة لفلسطين انعكس بانخفاض النمو الاقتصادي وتراجع القدرة الشرائية وانخفاض الدخل القومي الاجمالي، وتعطل العملية التعليمية واستبدالها بالتعلم عن بعد، وتنامي المظاهر والمشاكل الاجتماعية كاتساع دائرة الفقر بين العائلات الفلسطينية والتي زادت معدلاتها بانضمام 53 ألف أسرة لعائلة "الفقراء الجدد" وفقاً لتقارير وزارة التنمية الاجتماعية. كما شهد العام 2020، ازدياداً في نسب البطالة خاصة بين النساء اللواتي يعملن في دور الحضانة ورياض الأطفال، وفي الخدمات والتجارة والمطاعم، كذلك توقف العمال عن العمل في حدود أراضي فلسطين 1948. ناهيك عن ارتفاع ملحوظ في معدلات العنف الأسري من خلال ما سجلته من نسب حالات تم دخولها إلى مراكز الحماية أو تلقت مساعدة من قبل مؤسسات إضافية إلى زيادة في نسب عدد المكالمات التي تلقتها هذه المؤسسات طلباً للإرشاد والحماية. كل هذا شكّل انعكاساً لعدم جاهزية الحكومة الفلسطينية بخطط طوارئ واستجابة لمواجهة الجائحة كمثل العديد من الحكومات على المستوى الدولي.

وفي ظل حالة الطوارئ امتنعت السلطة الفلسطينية عن استلام أموال المقاصة من الجانب الإسرائيلي بسبب الضغوطات والاقطاعات التي استمرت اسرائيل بالاستيلاء عليها، وبقي موظفو القطاع العام بدون رواتب لأكثر من 5 شهور متتالية صاحبت فترات الإغلاق بسبب الجائحة. كذلك لم تلتزم اسرائيل بتوفير التطعيمات ضد فيروس كورونا للفلسطينيين وفقاً لالتزامات الدولة المحتلة استناداً للقانون الدولي.

في خطوة إيجابية تجاه القضية الفلسطينية، أصدرت المدعية العامة للمحكمة الجنائية الدولية فاتو بنسودا بياناً تعلن فيه فتح تحقيق رسمي في جرائم مقترفة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وأشارت المدعية إلى "أن هناك أساساً معقولاً" لأن تكون الأراضي الفلسطينية قد شهدت جرائم حرب من الأطراف التي شاركت في حرب غزة عام 2014 أي الجيش الإسرائيلي والفصائل الفلسطينية المسلحة وعلى رأسها حركة حماس. ودانت إسرائيل قرار المحكمة واعتبرته "سياسياً"، فيما رحبت به حركة حماس والسلطة الفلسطينية في الضفة الغربية². في حين يتابع الفلسطينيون من خلال وزارة الخارجية ومؤسسات المجتمع المدني الملفات والبيانات اللازمة لتوفيرها للمدعية العامة.

² <https://www.france24.com/ar/>

من جهة أخرى، كان المجلس الاقتصادي والاجتماعي قد أصدر قراراً بخصوص فلسطين والمرأة الفلسطينية عبّر من خلاله عما يعانيه الفلسطينيون من استخدام مفرط للقوة من قبل الاحتلال الاسرائيلي وتداعياته على النساء والفتيات، وأنّ عدم ولاية فلسطين للأراضي المحتلة على حدود 1967 بما فيها القدس الشرقية تنعكس على عدم قدرة الحكومة الفلسطينية بتوفير الحماية للنساء والفتيات. وعليه يدعو القرار إلى الوقف الفوري لاستخدام القوة المفرطة وكل ما يتنافى مع القانون الدولي الإنساني، ووقف السياسات التمييزية في الأرض الفلسطينية المحتلة"

اعتمدت الجمعية العامة خلال العام 2020 أربعة قرارات حول فلسطين تناولت عدة قضايا: "تسوية قضية فلسطين بالوسائل السلمية"، وذلك بتصويت "145" دولة لصالح القرار، ومعارضة "7" وامتناع "9" دول عن التصويت. كما أقرّت الجمعية العامة القرار المعنون "البرنامج الإعلامي الخاص الذي تضطلع به إدارة شؤون الإعلام بالأمانة العامة بشأن قضية فلسطين"، بتصويت "142" دولة لصالح القرار، ومعارضة "8" وامتناع "11" دولة. وقد حظي القرار المعنون بـ "اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف" بتصويت "91" دولة لصالحه، ومعارضة "17" وامتناع "54" دولة عن التصويت. والقرار الرابع الذي أقرّته الجمعية العامة للأمم المتحدة هو "شعبة حقوق الفلسطينيين بالأمانة العامة"، حصل على تصويت "82" دولة لصالحه، مع معارضة "25" وامتناع "53" دولة عن التصويت.³

ولعل أبرز الإحصائيات التي تشير إلى أرقام متواضعة حول وضعية النساء الفلسطينيات هي على النحو التالي: بلغت نسبة مشاركة النساء في القوى العاملة 16% من مجمل النساء في سن العمل في العام 2020، في حين تعمل 23% من المستخدمات بأجر في القطاع الخاص دون عقد عمل، بينما استشهدت 3 سيدات، واعتقلت 128 سيدة في كل من الضفة الغربية والقدس وقطاع غزة خلال عام 2020، وما زال هناك 40 سيدة يقبعن في سجون الاحتلال الاسرائيلي حتى نهاية عام 2020. ووفقاً لبيانات العام 2020؛ فلا تزال مشاركة النساء في مواقع صنع القرار محدودة مقارنة مع الرجال، حيث أظهرت البيانات أن 5% من أعضاء المجلس المركزي، و11% من أعضاء المجلس الوطني، و13% من أعضاء مجلس الوزراء هنّ نساء، في حين أن نسبة السفيرات في السلك الدبلوماسي لا تتعدى الـ 11%، كما أن هناك امرأة واحدة تشغل منصب محافظ من

³ <https://news.un.org/ar/story/2020/12/1066922>

أصل 16 محافظاً. أما على مستوى البلديات فلا يوجد أي امرأة رئيسة بلدية في البلديات المصنفة (B+A). وبالنسبة للبلديات المصنفة C، فإننا نجد أن هناك ثلاث رئيسات بلدية مقابل 97 للرجال. وحوالي 91% من رؤساء المنظمات النقابية المسجلة في وزارة العمل الفلسطينية هم رجال، مقابل 9% من النساء. وفيما يتعلق بأعضاء الغرف التجارية والصناعية والزراعية، فقد بلغت النسبة 96% من الرجال، مقابل 4% فقط من النساء في فلسطين للعام 2019، وحوالي 8% فقط نسبة القاضيات الشرعيات في الضفة الغربية مقابل 92% للرجال، ويشكّل وجود النساء ولو بنسبة قليلة مؤشراً على إمكانية زيادة النساء في هذا القطاع، وترتفع النسبة للنساء كعضوات في النيابة الشرعية حيث تبلغ 71% مقابل 29% للرجال للعام 2019. بينما بلغت مساهمة النساء في القطاع المدني 45% من مجموع الموظفين، وتتجسد الفجوة عند الحديث عن الحاصلين على درجة مدير عام فأعلى حيث بلغت 14% للنساء مقابل 86% للرجال.⁴

2. مقدمة:

رؤية "مفتاح":

دولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة ذات سيادة، يتمتع فيها الفلسطيني بحقوقه الأساسية، وتسان فيها حريته وكرامته، وتتمتع بالاعتراف والاحترام الدوليين.

رسالة "مفتاح":

تأسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح" في القدس في كانون أول من العام 1998، وتسعى إلى تفعيل مبادئ الديمقراطية والحكم الصالح في المجتمع الفلسطيني بمكوناته المختلفة، والتأثير في الرأي الرسمي والعام المحلي والدولي تجاه القضية الفلسطينية، عبر الحوار الفاعل والمعمّق، والتبادل الحرّ للمعلومات والأفكار، والتشبيك المحلي والدولي.

الأهداف الاستراتيجية

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين

⁴ <http://www.pcb.gov.ps/postar.aspx?lang=ar&ItemID=3933>

❖ الهدف الفرعي 1: تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار (القطاع العام والحكم المحلي)

❖ الهدف الفرعي 2: المضيّ قدماً في الضغط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية وحشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية

❖ الهدف الفرعي 1: تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية الرئيسية الحتمية للفلسطينيين

❖ الهدف الفرعي 2: نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة

مجالات العمل لمؤسسة "مفتاح" انسجاماً مع الأهداف الاستراتيجية

- تعزيز مشاركة المرأة السياسية
- دعم وتقوية القيادات الشابة
- أجندة المرأة السلام والأمن
- مناهضة العنف المبني على النوع الاجتماعي
- التمكين الاقتصادي للمرأة
- العدالة الاجتماعية في السياسات المالية
- حقوق الانسان والمناصرة الدولية
- الحوار السياسي والرواية الفلسطينية

3. النتائج وفق الأهداف الاستراتيجية:

الهدف الاستراتيجي الأول: تعزيز الحكم الصالح في فلسطين

1.1. تعزيز مشاركة النساء والشباب في وضع السياسات واتخاذ القرار (القطاع العام، الحكم المحلي، ومنظمات المجتمع المدني)

1.1.1. ضمان تمثيل النساء والشباب في التشريعات والقوانين الانتخابية العامة والمحلية

أطلقت "مفتاح" خلال العام 2020 حملة التوعية الخاصة برفع الوعي المجتمعي وجمهور الناخبين اتجاه حقوق المواطنة والمشاركة السياسية، ومنها أهمية الانتخابات كنهج ديمقراطي في التداول السلمي للسلطة، والمساهمة بتشكيل وعي مجتمعي داعم لدمج المرأة والشباب في إدارة الشأن العام والسياسي، وضمان مشاركتهم كمرشحين وناخبين في التشريعات والقوانين الانتخابية، بحيث تناولت الحملة تنفيذ سلسلة اللقاءات التوعوية في محافظات الضفة الغربية بما فيها القدس ومحافظات قطاع غزة وصل عددها إلى 90 لقاءً وبمشاركة أكثر من 1500 مواطن.

رافقت الحملة التوعوية إطلاق حملة إعلامية رقمية على صفحات التواصل الاجتماعي الخاصة بمؤسسة "مفتاح" من خلال عدد من الرسائل المصورة والملصقات الرقمية والنشرات المعلوماتية والأفلام، والتي تشير إلى الفجوات في القوانين الانتخابية، وتؤكد على المطالب اتجاه التعديلات في القوانين الانتخابية لضمان تمثيل عادل للنساء والشباب في الدورات الانتخابية سواء المحلية أو التشريعية أو الرئاسية: وتركزت المطالب في ضرورة تعزيز المساواة في القوانين الانتخابية بشكل يضمن تمثيل المرأة في المجالس سواء المحلية أو التشريعية بـ30% بالحد الأدنى، ورفع القيد عن سنّ الترشّح بما يعزز فرص الشباب في التمثيل في المجالس سواء المحلية أو البرلمانية والتأكيد على رعاية الحوار المجتمعي في مناقشة المطالب والتعديلات على القوانين.

في إطار العمل السنوي لـ"مفتاح" تم خلال العام 2020، تمكين 83 من النساء الناشطات في كلّ من الضفة الغربية وقطاع غزة ودعم جاهزيتهنّ للمشاركة كمرشحات في الانتخابات التشريعية حال انعقادها، ويُمثّلن مختلف الفصائل الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية ومستقلات، من حيث رفع جاهزيتهنّ للمشاركة في الانتخابات وتزويدهنّ بالمعارف المتعلقة بقوانين الانتخابات العامة والنظام الانتخابي في فلسطين، وتمكينهنّ

من مهارات إعداد البرامج الانتخابية وتقديم خطاب مُمكن لهنّ، والقدرة على المشاركة في المناظرات السياسية، وفقاً للبرنامج السياسي والاجتماعي لكل حزب أو فصيل سياسي، وإدارة الحملة والدعاية الانتخابية، ومهارات الوصول للجمهور المستهدف باستخدام وسائل الإعلام المختلفة.

1.1.2. توسيع دائرة الحوار لتشمل فروع الاتحاد العام لطلبة فلسطين في الخارج

في إطار تدخلات برنامج دعم وتقوية القيادات الشابة عملت "مفتاح" على توسيع جلسات الحوار الهادفة لإعادة تفعيل الاتحاد العام لطلبة فلسطين، حيث تم استكمال هذه الجلسات بحضور ممثلين عن فروع الاتحاد العام في الشتات ومن ضمنها لبنان وسوريا وتركيا ومصر وتونس والجزائر، وذلك لمناقشة التعديلات المقترحة على دستور الاتحاد وتنسيق الفعاليات بما يخدم تسريع انعقاد المؤتمر العام لتجديد شرعية الاتحاد وتفعيله، انطلاقاً من أهمية الاتحاد في تمثيل الشباب الفلسطيني والحفاظ على وحدته، حيث يعتبر المنصة الممثلة للشباب ضمن أطر منظمة التحرير الفلسطينية.

1.1.3. تمكين النساء والشباب من مساءلة القيادات السياسية عن غياب تمثيلهم في

الحوارات الوطنية وعن مراكز صنع القرار

ساندت "مفتاح" مجموعة النشطاء الشباب والفاعلات النسويات ضمن منصة "شوفونا" في مساءلة القيادات السياسية حول تراجع تمثيل النساء وإقصاء الشباب عن حوارات المصالحة الوطنية من خلال رعاية باص المصالحة الوطنية. حيث قامت المنصة بجولة ما بين مكاتب الامناء العامون للفصائل الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة تبعها إطلاق استراتيجية "شوفونا" نحو تعزيز المشاركة السياسية للمرأة، وزيادة تمثيل النساء والشباب في مراكز صنع القرار وفي قيادة الشأن العام والحوار الوطني.

1.1.4. إطلاق الجيل الثاني من الخطة الاستراتيجية للضغط والمناصرة لائتلاف النسوي

لتطبيق قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين للأعوام 2021-2024

أطلقت "مفتاح" بالشراكة مع الائتلاف النسوي في تفعيل قرار مجلس الأمن 1325 في فلسطين، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية الجيل الثاني لخطة الاستراتيجية للضغط والمناصرة للأعوام (2021 - 2024). تم بلورة الخطة الاستراتيجية من خلال الاستناد إلى دراسة تقدير احتياجات وأولويات النساء الفلسطينيات ضمن عناصر القرار 1325؛ المشاركة، الحماية، المساءلة والوقاية والأمن الإنساني، وذلك في جميع أماكن تواجدهنّ؛ في

فلسطين والمنفى؛ حيث شملت الدراسة الضفة الغربية (بما فيها القدس) وقطاع غزة والنساء اللاجئات في الأردن ولبنان، ومن خلال النهج التشاركي الشمولي الذي شمل مؤسسات المجتمع المدني المتمثلة بأعضاء الائتلاف النسوي. واشتملت الخطة الاستراتيجية للضغط والمناصرة على خطة تنفيذية لمدة سنة خلال العام 2021، والتي من شأنها أن تساهم في دفع جهود المرأة الفلسطينية في مساءلة الاحتلال الإسرائيلي عن الانتهاكات والجرائم ضد الانسانية الممارسة في فلسطين المحتلة، ومطالبة المجتمع الدولي برفع الحصانة عن اسرائيل ومنع الإفلات من العقاب، ومطالبة المجتمع الدولي بتحمل مسؤولياته القانونية الدولية في حماية النساء الفلسطينيات بموجب الآليات الدولية، إضافة إلى تضمين القضايا المتعلقة بتأثيرات الانقسام الفلسطيني على واقع النساء والحاجة إلى التواجد النسائي الفلسطيني في الحوارات الوطنية وزيادة تمثيلهنّ ضمن قطاع الأمن. وباشرت "مفتاح" كخطوة أولى في دعم تنفيذ الإستراتيجية بإصدار تقرير رصد انتهاكات حقوق الإنسان للنساء الفلسطينيات من الاحتلال الاسرائيلي خلال جائحة كورونا شملت القدس ومحافظة الخليل، والأغوار الجنوبية والشمالية، وأبرز التقرير إفادات عدد من النساء، والتي سجّلت حقائق انعكاس ممارسات الاحتلال على النساء الفلسطينيات في المناطق وفي ظل حالة الاغلاقات بسبب حالة الطوارئ.

1.2. الضغوط والمناصرة حول السياسات العامة بما يضمن العدالة الاجتماعية والمساواة

1.2.1. مطالبات "مفتاح" لمناهضة العنف ضد المرأة وإقرار قانون حماية الأسرة من

العنف

"مفتاح" وضمن دورها في تسليط الضوء على واقع المرأة الفلسطينية وتنامي وتيرة العنف الأسري في المجتمع الفلسطيني نتيجة غياب بيئة تشريعية وقانونية حامية لحقوق النساء وتنامي الذكورية والعصبية القبلية وتمركز القرار لدى السلطة التنفيذية، أطلقت "مفتاح" جملة من التدخلات في إطار لقاءات حوارية نتج عنها تشكيل **تحالف وطني للضغط لإقرار قانون حماية الأسرة** تبعها حملات تحت شعار "الحماية حق والمساءلة واجب" و"العنف بياكلني وبياكلك" والتي اشتملت على جملة من التدخلات منها عقد سلسلة حلقات حوارية تلفزيونية بثت عبر فضائية "وطن"، فُتح من خلالها الحوار على عدة جوانب مرتبطة بإقرار قانون حماية الأسرة من العنف: الموقف الرسمي، موقف الأديان، أبعاد القانون كوسيلة للحماية والوقاية، والقانون ما بين الهوية الحقوقية والنظرة المجتمعية. بالإضافة لإعداد مواد

إعلامية ومواد مطبوعة وملصقات شملت رسائل لرفع الوعي المجتمعي بأهمية وجود قوانين حامية واردة للعنف بكافة أشكاله.

وكانت "مفتاح" قد بدأت بإعداد مسوحات متخصصة تتناول واقع وصول النساء لخدمات الحماية والأمن، خاصة في المناطق المهمشة والخطرة نتيجة التعرض لعنف المستوطنين والاعتداءات من قبل جيش الاحتلال الاسرائيلي بدءاً بمناطق محافظات شمال الضفة الغربية، لإبراز فجوات الاجراءات والسياسات الحكومية والأهليّة في تمكين النساء المعنّقات من الوصول لخدمات الحماية والأمن، وضعف التنسيق ما بين الجهات المختلفة، وقصور الأنظمة الحكومية في تمكين النساء من الوصول لخدمات الحماية. وبناء على النتائج ستستكمل "مفتاح" رعاية الحوار مع الجهات ذات الاختصاص ومراكز المسؤولية لمتابعة هذه الأمور ومساءلتها اتجاه حقوق النساء المعنّقات في الحصول على الحماية والخدمة.

1.2.2. "مفتاح" تقدم مطالبات لوزارة المالية بما يساند في زيادة فرص المواطن الفلسطيني

بالوصول للخدمات الحكومية سواء الاجتماعية أو الصحية أو التعليمية.

سلّمت "مفتاح" أوراقاً مطلّبية لوزارة المالية تناولت المطالبة بزيادة مخصصات الإنفاق على البرامج المحددة لدى مراكز المسؤولية في القطاع الاجتماعي بما يساهم في زيادة فرص المواطن في الوصول والحصول وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية، وبما يعزز منظور العدالة الاجتماعية في السياسات المالية. وجاءت الأوراق المطلّبية كنتيجة لسلسة المشاورات والجلسات الحوارية ضمّت ممثّلين عن مؤسسات رسميّة وأهليّة، ومن خلال متابعة ورصد الإنفاق الحكومي ضمن مراكز المسؤولية في القطاع الاجتماعي. كما جاءت بعدها بتركيز في إطار متابعة السياسات المالية للحكومة الفلسطينية خلال حالة الطوارئ، إضافة لتنفيذ تحليل اقتصادي واجتماعي للسياسات المالية الضريبية. وقد أكدت الأوراق المطلّبية المقدمة لوزارة المالية على ضرورة تبنيّ وزارة المالية التوزيع العادل للإنفاق الحكومي بحيث طالبت "مفتاح" وبالتعاون مع المؤسسات الأهلية ذات العلاقة بزيادة مخصصات برنامج التدريب المهني والتقني لدى وزارة التربية والتعليم، والذي يعتبر مدخلاً مهماً لتقليل نسب البطالة المرتفعة بين النساء والشباب والتي بلغت 52%، وبرنامج الإدماج والحماية لدى وزارة التنمية الاجتماعية، والذي

صم لتعزيز حماية الفئات المجتمعية الضعيفة ومنها النساء اللواتي يتعرضن للعنف، في حين يحظى هذا البرنامج بحوالي 6% من مجمل موازنة الوزارة فقط، وبرنامج خدمات ورعاية صحية ثانوية وثلاثية لدى وزارة الصحة، والتي تسعى من خلاله إلى تقديم خدمات صحية شاملة ومستدامة.

الهدف الاستراتيجي الثاني: تعزيز الوحدة الوطنية وحشد التضامن الدولي تجاه الرواية الفلسطينية

2.1. تشجيع الحوار السياسي الداخلي للوصول إلى توافق في الآراء بشأن المواقف السياسية

الرئيسية الحتمية للفلسطينيين

2.1.1. جلسة حول السياسة الإسرائيلية للحكومة الراهنة والقضية الفلسطينية

عقدت "مفتاح" جلسة مغلقة ناقشت خلالها مع القيادات السياسية والمحللين السياسيين وأصحاب الاختصاص، التطورات السياسية التي أعقبت اجتماع القيادة الفلسطينية في التاسع عشر من أيار من العام 2020، على ضوء ما أعلنه الرئيس الفلسطيني بأن السلطة الفلسطينية "ستكون في حل من جميع الالتزامات والاتفاقيات والتفاهات معها ومع الإدارة الأمريكية حالما نفذت إسرائيل سياساتها ومخططاتها لضم أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة"، وما ترتب على هذا الإعلان من تبعات وتطورات سياسية في شأن مستقبل العلاقة مع إسرائيل على مختلف الأصعدة السياسية والاقتصادية والأمنية، بما يشمل وقف التنسيق الأمني، **رداً** على مخطط الضم الإسرائيلي والمحاولات الحثيثة للإدارة الأمريكية لتقويض السلطة الفلسطينية، وتعطيل أية محاولات للحل السياسي على أساس حل الدولتين وفقاً لقرارات الشرعية الدولية. وتم التباحث في المتغيرات المختلفة والتي تناولت المستوى الإسرائيلي والدولي والمشروع الوطني ومنظمة التحرير الفلسطينية.

<http://www.miftah.org/arabic/Docs/Documents/Polycypapers/ArPolicy200520.pdf>

2.2. نشر الرواية التاريخية الفلسطينية كقضية عادلة

2.2.1. توثيق الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان تفتح الحوار مع منظمات المجتمع

الدولي وتدعم التجاوب معها وفقاً لتخصصها.

ضمن مساعي "مفتاح" في نشر الرواية الفلسطينية بالاستناد إلى اتفاقيات حقوق الإنسان، دعمت المؤسسة مجموعة "الشباب المدافعين عن حقوق الإنسان" باستعراض التقرير التحليلي السنوي والذي يحوي أبرز نتائج

توثيقات الشباب خلال 2019-2020 وتحليلها القانوني بموجب القانون الدولي. وجمع الاستعراض حضوراً كبيراً وعالي المستوى من المؤسسات الدولية والوطنية. ومن أبرز التوصيات التي تم الأخذ بها هي تعهد منظمة الصحة العالمية بمتابعة موضوع إنشاء مختبرات علمية لفحص التربة الزراعية في قطاع غزة التي تتعرض لمواد كيميائية مجهولة المكونات تؤدي إلى إتلافها من قبل طائرات الاحتلال، والإشارة إلى مخاطر هذه الانتهاكات في إطار المساءلة الدولية عن الانتهاكات التي يرتكبها الاحتلال الاسرائيلي.

ويستكمل الشباب المدافعين توثيق انتهاكات حقوق الانسان في مناطق الحدود البرية والبحرية في غزة، وفي القدس والبلدة القديمة في الخليل، حيث وصلت خلال العام 2020 إلى ما يقارب 1000 توثيق لانتهاك متعلّقة بالحقوق الصحية والبيئية للمزارعين والصيادين في قطاع غزة غزة، والحق بالتعليم في القدس والخليل، وفي السكن، والحركة في القدس والخليل.

2.2.2. متابعة انتهاكات الاحتلال داخل مدينة القدس المحتلة بالاستناد لاتفاقية القضاء

على كافة أشكال التمييز ضد المرأة

باشرت "مفتاح" العمل مع مجموعة مؤسسات أهلية فلسطينية متابعة واقع المرأة المقدسية من تحديات وممارسات تمييزية تفرض واقعاً مركباً يتسم بتراجع وضعيتها الحقوقية واتساع الفجوات القانونية وزيادة ممارسة السياسات التمييزية بالنسبة للمرأة المقدسية حيث تعمل "مفتاح" على إصدار تقارير متخصصة تستند إلى اتفاقية "سيداو" في استعراض وإبراز حقائق ترتبط بصراع المرأة المقدسية اليومية في مواجهتها مع الاحتلال وممارساته والصراع بما يخلفه هذا الواقع من بنى قانونية واجتماعية واقتصادية تشكل نزاعاً مستمراً بالنسبة لوصول النساء المقدسيات للحماية والعدالة.

2.2.3. الخطاب العام حول فلسطين والفلسطينيين

في اطار العمل المشترك التي تنفذه "مفتاح" من خلال مؤسسة "رابط" المؤسسة الفلسطينية للديبلوماسية العامة، في تعزيز الخطاب العام حول القضية الفلسطينية كقضية عادلة، تم خلال العام 2020 استكمال الحملات الرقمية والرحلات الافتراضية التي تنفذها مؤسسة "رابط" دولياً للمساهمة في توسيع دائرة جمهور المتابعين والمهتمين بالشؤون الفلسطينية وتعزيز التضامن الدولي للقضية الفلسطينية. وكانت ابرز الحملات التي نفذت هي نشر حلقات "مطبخ ستي" والتي تحمل بعد تاريخي وثقافي وسياسي للواقع الفلسطيني في

الأرض الفلسطينية المحتلة، ولعل ما يميز هذه الحملة هو الحوار ما بين الأجيال بحيث تروي الجذات قصة فلسطينية أصيلة ترتبط مع كل طبخة والتي تختص في كل منطقة في فلسطين للتأكيد على أصالة الوجود الفلسطينية و تمرير الرواية الفلسطينية عبر الأجيال، إضافة الى ان هذه الحملة تحمل المشاهد في كل حلقة لمنطقة (مدينة او قرية فلسطينية) والتأكيد على الوجود الفلسطينيين في هذه المناطق.

2.2.4. في ضيافة "مفتاح":

تعمل "مفتاح" على نشر مقابلات مع شخصيات قيادية وسياسية تناقش من خلالها التطورات والأوضاع الراهنة على الساحة السياسية الفلسطينية والتحولت في المسارات السياسية الدولية وتأثيرها على القضية الفلسطينية.

وأجريت خلال العام 2020 اللقاءات الحوارية التالية:

مراقبون ومحللون: د. غسان الخطيب، خليل شاهين، ود. هنيدي غانم: الانتخابات الأمريكية الأخيرة أحدثت متغيرات مهمة ستعكس نتائجها على الساحتين الفلسطينية والإسرائيلية، كما ستؤدي إلى تغييرات ملموسة في السياسات الأمريكية، وفي العلاقات الدولية للإدارة الجديدة، إضافة إلى انعكاساتها على الأوضاع الداخلية الأمريكية ذاتها، وتبدل أولويات هذه الإدارة في التعاطي مع العديد من الملفات خارجياً وداخلياً، خاصة فيما يتعلق بملف الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

زكريا عودة: منسق الائتلاف الأهلي لحقوق الفلسطينيين في القدس: تحدث عن سياسات الاحتلال تجاه حقوق المقدسين الاجتماعية والصحية والاقتصادية، خاصة في موضوع السكن والذي شهد تصعيداً خطيراً خلال الفترة الماضية، في إشارة إلى الارتفاع الكبير في أعداد المنازل التي تم هدمها سواء عن طريق طواقم بلدية الاحتلال أو عن طريق الهدم الذاتي تحت التهديد.

مرجعيات مقدسية: حاتم عبد القادر، راسم عبيدات، اسماعيل مسلماني، مدحت ديبية، مازن الجعبري، زياد الحموري، وفؤاد أبو أحمد: تحدثوا عن كيف تم استغلال جائحة كورونا لتكريس سياسة الاحتلال العنصرية تجاه المقدسين من خلال الإجراءات الوقائية المتخذة لمكافحة فيروس كورونا، وتوظيف هذه الإجراءات بما يخدم مصالح الاحتلال في المدينة.

جورج جقمان: أستاذ في جامعة بيرزيت وكاتب سياسي، وعضو مجلس إدارة معهد مواطن للديمقراطية وحقوق الإنسان: تحدث عن التطورات التي أعقبت الإعلان رسمياً عن صفقة القرن والمواقف التي لحقت هذا الإعلان فلسطينياً، عربياً ودولياً. كما تطرق لعدة قضايا من أبرزها قرار محكمة الجنايات الدولية، الملاحقة المستمرة لحركة المقاطعة، الانقسام الفلسطيني وأهمية عقد الإنتخابات الفلسطينية.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15411&CategoryId=16>

مازن الجعبري: مدير مؤسسة تنمية الشباب في جمعية الدراسات العربية - القدس: تحدث عن توجه **الاحتلال** الجديد بالقدس من خلال عمل المراكز الجماهيرية التابعة لبلدية الاحتلال، ورصد ملايين الشواغل لتحقيق الاندماج بين داخل المجتمع المقدسي لقبول بالاحتلال وقوانينه. بالإضافة لآراء بعض الناشطين المقدسيين عن هذه المراكز وكيف يمكن التعامل مع هذه السياسة الجديدة.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15412&CategoryId=16>

داوود الديك، وكيل وزارة التنمية الاجتماعية و**بصري صالح،** وكيل وزارة التربية والتعليم: في حوار في ظل مواجهة جائحة الكورونا- تحدثا خلاله عن خطط الوزارتين في ظل حالة الطوارئ، بالإضافة لتشخيص واقع الفئات المهمشة وقطاع التعليم في ظل الجائحة والبرامج التي تسعى الوزارتان **لتنفيذها** للتقليل من المخاطر.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15417&CategoryId=16>

مؤيد عفانة، خبير اقتصادي و**رفعت الصبّاح،** رئيس الائتلاف التربوي الفلسطيني: في استطلاع الواقع المالي والموازنة وانعكاسات جائحة كورونا وآثارها الاقتصادية المباشرة والقطاعات الأكثر تأثراً من جهة وأزمة المجتمع المدني في ظل أزمة كورونا، من جهة ثانية، والتي أجبرتنا على التأمل في واقع الحال، لتتكشف لنا حقائق قد لا تكون صادمة لكنها واقعية.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15418&CategoryId=16>

فادي الهدمي، وزير شؤون القدس: استعرض مجمل التطورات في المدينة المقدسة وآلية عمل الوزارة هناك، رغم المعوقات والتحديات الكثيرة التي جوبهت بها الوزارة من قبل الاحتلال، سواء بالاعتقال، وملاحقة المبادرين

الشباب، ومحاولة قيام مؤسسات الاحتلال بدور بديل عن الدور الذي تقوم به المؤسسات الرسمية والشعبية في المدينة المقدسة.

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15423&CategoryId=16>

4. إصدارات مفتاح خلال العام 2020

دراسات نوعية:

- مقارنة مساهمات القطاع الخاص والشركات الكبرى بالإعفاءات الضريبية خلال أزمة كورونا 'صندوق وقفه عز'
- رصد الإنفاق الحكومي على سياسات مكافحة الفقر خلال أزمة COVID-19
- الإنفاق الحكومي على التعليم الإلكتروني في وزارة التربية والتعليم خلال أزمة كورونا (COVID-19)
- أثر جائحة كورونا (كوفيد19) على خدمات وزارة الصحة الفلسطينية.
- واقع المشاركة السياسية والتبعات الاقتصادية بالنسبة للنساء الفلسطينيات في ظل حاله الطوارئ.
- دراسة حول انتهاكات حقوق الإنسان ضد النساء الفلسطينيات في الضفة الغربية في الآونة الأخيرة وخلال حالة الطوارئ المرتبطة بنقشي فايروس كورونا المستجد (كوفيد-19).
- تحليل انتهاكات الحقوق الاجتماعية والثقافية المرصودة من قبل المدافعين الشباب عن حقوق الإنسان خلال العام 2019.
- دراسة تشخيصية حول جدوى التمويل الدولي المقدم لأجندة المرأة والسلام والأمن.
- تقرير مسح المؤسسات العاملة في تقديم الخدمات الصحية والقانونية والنفسية والاقتصادية للنساء ضحايا العنف المبني على النوع الاجتماعي.

إطلاق استراتيجيات متخصصة:

- الإطار الاستراتيجي نحو إدماج المرأة الفلسطينية وزيادة نسبة تمثيلها في حوارات المصالحة الوطنية ومراكز صنع القرار - شوفونا.
- الإطار الاستراتيجي للدعم والمناصرة: الائتلاف النسوي الوطني الفلسطيني لقرار مجلس الأمن 1325 المرأة والسلام والأمن 2021-2024

أدلة تدريبية:

- القرار الأممي 1325: يتضمن توصيات اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو"؛ 35،32،30
- الدليل الإرشادي "قضايا السلم الأهلي": نحو تمثين النسيج الاجتماعي في ظل حالة الانقسام الداخلي

أوراق السياسات:

- ورقة سياسات حول الفجوات الحقوقية في سياسات المحاكم الكنسية وإجراءاتها في الضفة وغزة
- ورقة سياسات حول إجراءات التفريق للنزاع والشقاق
- ورقة سياسات – نحو سياسات آمنة لحماية قطاع الصيد الفلسطيني.
- ورقة سياسات – المزارعون والأراضي الزراعية في قطاع غزة.

أوراق حقائق:

- مخطط ضم الأغوار الفلسطينية وأثره على النساء
- أبرز الانتهاكات التي رصدها الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان في قطاع غزة 2019-2020
- أبرز الانتهاكات التي رصدها الشباب الفلسطيني كمدافعين عن حقوق الإنسان في الخليل والقدس 2019 - 2020
- واقع المشاركة السياسية للمرأة والشباب في السياق الفلسطيني: القوانين الانتخابية المحلية والعامّة
- ورقة حقائق حول الانتهاكات بحق الصيادين في قطاع غزة.
- ورقة حقائق حول سياسات الاحتلال باستهداف الأراضي الزراعية والمزارعين في قطاع غزة.

- في الذكرى الـ 72 للنكبة الفلسطينية: اللاجئين الفلسطينيون

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15422&CategoryId=19>

- اليوم العالمي للعمال: أبرز مؤشرات واقع سوق العمل والمنشآت في دولة فلسطين

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15420&CategoryId=19>

- يوم الأسير الفلسطيني: الأسرى في حقائق وأرقام

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15419&CategoryId=19>

- سياسية الحبس المنزلي وأثاره على النساء

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15415&CategoryId=19>

- يوم الأرض: المستوطنات الإسرائيلية

<http://www.miftah.org/arabic/Display.cfm?DocId=15413&CategoryId=19>

تقارير متخصصة:

- تقرير الإنفاق الفعلي المقارن على مراكز المسؤولية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي لعام 2019-2020
- تقرير الإنفاق الفعلي المقارن لوزارات التربية، والتنمية الاجتماعية، والتعليم العالي 2019-2020
- تقرير الإنفاق الفعلي المقارن لوزارة التنمية الاجتماعية 2019-2020
- تقرير الإنفاق الفعلي المقارن لوزارة الصحة 2019-2020

أفلام وثائقية وتوعوية:

- واقع ومشاركة المرأة في الانتخابات العامة. [الانتخابات العامة في فلسطين وواقع مشاركة المرأة - YouTube](#)
- المطالب الشبابي الفلسطيني في استعادة قيادة الاتحاد العام لطلبة فلسطين. [شبابنا لتفعيل اتحادنا - YouTube](#)
- فيلم كرتوني animation يستعرض فجوات وحقائق نظام التحويل الوطني للنساء **المعتقات** (تكامل) بالنسبة للنساء **المعتقات** ذوات الإعاقة.

<https://www.youtube.com/watch?v=DLAwQQdCw3c>

- في إطار مساندة الوزارات الشريكة، خاصة وزارات الصحة، العمل، والتنمية الاجتماعية، خلال أزمة COVID-19، عملت "مفتاح" على إنتاج عدد من الفيديوهات التوعوية بمخاطر الفيروس وكيفية الوقاية منه، حيث تم إعداد رسائل موجهة للفئات المجتمعية التي تستفيد من خدمات هذه الوزارات بغية المساهمة في رفع الوعي بمخاطر فايروس كورونا وتعزيز الالتزام بالإجراءات الوقائية.

<https://www.youtube.com/watch?v=FAex-Ti14nl&feature=youtu.be>

<https://www.facebook.com/watch/?v=845973865868854>

<https://www.youtube.com/watch?v=vfE03eV4mCE&feature=youtu.be>

<https://www.facebook.com/watch/?v=830587790762216>

<https://www.youtube.com/watch?v=DwV7qKjDLjC&feature=youtu.be>

<https://www.facebook.com/watch/?v=219441749118291>

- [حقائق وأرقام حول برنامج المساعدات الاجتماعية والتمكين الاقتصادي/ وزارة التنمية الاجتماعية - YouTube2018](#)

- [حقائق وأرقام: موازنة برنامج الإدماج والحماية في وزارة التنمية الاجتماعية 2018 - 2019 - YouTube](#)
- [التقرير النصف سنوي للإنفاق الفعلي المقارن لمراكز المسؤولية ذات العلاقة بالقطاع الاجتماعي - YouTube2020 - 2019](#)
- [الإنفاق الحكومي على وزارة التربية والتعليم العالي 2018 - YouTube2019](#)
- [الإنفاق الحكومي على وزارة الصحة الفلسطينية للعام 2018/2019 - YouTube](#)
- [حقائق وأرقام حول صندوق وقفه عز YouTube](#)

5. مشاركات "مفتاح"

بالرغم من جائحة كورونا وامتداد انتشارها وإعلان حالة الطوارئ التي شملت اغلاقات، إلا أنّ "مفتاح" استكملت مشاركتها السنوية بأبرز الفعاليات التي عقدت ضمن المنتديات الإقليمية والدولية من خلال المنصات الرقمية والافتراضية، وشاركت بمجموعة الحقائق والوقائع المتعلقة بالانتهاكات المستمرة التي تمارس بحق الشعب الفلسطيني بشكل عام وبما يتعلق بالمرأة الفلسطينية بشكل خاص، وبالتركيز على مناطق القدس والخليل والأغوار وقطاع غزة سواء التي عقدت محلياً او دولياً. كما استكملت "مفتاح" حضورها في كثير من اللقاءات والمؤتمرات والمشاورات التي عقدت محلياً، وتناولت قضايا مهمة أبرزها: مخططات الضم التي أعلنت عنها إسرائيل، العلاقات العربية الاسرائيلية، والتي نوقشت في إطار "التطبيع"، متابعات للحوارات الوطنية والتزامات الانتخابات والتوصيات بشأن النساء والشباب، العنف الأسري وتصاعده في ظل كورونا، تحديات إقرار قانون حماية الأسرة من العنف ونشر وثيقة سيداو في الجريدة الرسمية، السياسات المالية ومعيار العدالة الاجتماعية في ظل الطوارئ والخطاب الحكومي في مواجهة انتشار الفقر ووقف التعليم والخدمات الصحية.